باب الزراعة والاقتصاد

التعاون في مصر

تاريخه — كانت ازمة سنة ١٩٠٧ السبب المباشر لتنبيه المهتمين بشؤون القطر الاقتصادية على التفكير في تطبيق نظام التعاون على مصر. ويعود الفضل في تأسيس الحركة الى رجلين البرنس حسين كامل باشا والاستاذ عمر لطفي بك. ففي سنة ١٩٠٨ كان نوبار باشا يقدم تقريراً للبرلس عن درسه للحركة في اوروبا حين اخذ الاستاذ يلقي المحاضرات عما شاهده في ايطاليا وعن انظمة غيرها من الممالك

وما انت سنة ١٩٠٩ حتى الفت الجمعية الزراعية، التي كان يرأسها البرنس حسين، لجنة لدرس الموضوع، في حين زاد نشاط عمر لطفي واخذ يبشر بالفكرة في انحاء القطر. اخيراً قدمت اللجنة مشروع قانون مكون من ١٥ مادة الى الحكومة فجاهد البرنس لاستصداره حين عرض عمر لطفي بذرة التعاون المنزلي بتكوينه شركة التعاون المالي التجارية بالقاهرة قاصداً ان تقوم ايضاً للجمعيات التعاونية بعمل الاتحاد من توريد وتسليف. وقد صدر الامر العالي بانشاء هذه الشركة في اواخر يناير سنة ١٩١٠ وفي هذه السنة (١٩١٠) اسس عمر لطفي نقابة شبرا العامة فكانت اول هيئة تعاونية زراعية في مصر. وفكر السير الدون غورست المعتمد البريطاني في حل معضلة التسليف المصرفي عن طريق التعاون ولكن قبل ان تنقضي سنة ١٩١١ مات عمر لطفي في جهاده فاحتل مكانهُ خليفته واخوه الاستاذ احمد لطفي بك فاخذ يعمل في انشاء النقابة العامة وبالفعل تمَّ له تكوينها في اوائل ١٩١٢ وفي السنة نفسها استقدمت الجمعية الزراعية المفتش العام لوزارة الزراعة بقرنا وعلى اساس ارشاداته عدل مشروع القانون السابق فصبح مكوناً من ٢١ ماده

والفت لجنة حكومية لبحث الموضوع سنة ١٩١٣ فوضعت مشروعاً ثالثاً مكوناً من ١٥ ماده حوّل على الجمعية التشريعية فاحالته الى لجنة لبحثه من وجهتي معاونة الحكومة المالية وعلاقة البنك الزراعي بالحركة ثم اقرّ المشروع الاخير بعد تحويل وتبديل كثيرين فقام على اثر هذا القرار حضرة صاحب المعالي اسماعيل صدقي باشا وزير الزراعة اذ ذاك لنشر الدعوة

بنفسه وبالفعل حررت عقود تأسيس لبعض الجمعيات ولكن اعلان الحرب شلّ الحركة في مهدها

حلت بعد ذلك فترة تمّ فيها نشر الدعوة عن طريق الكتابة فألفت بعض كتب منها كتاب لصاحب العزة (السعادة الآن) صادق حنين بك والآخر للاستاذ عبد الرحمن الراضي وافلح صادق حنين ، الذي كان مديراً للديوان والاحصاء بوزارة الزراعة، في درج موضوع التعاون ضمن برنامج التعليم في مدرسة الزراعة بالجيزة وعهد اليه في امر تدريسه فيها

ولما عقدت الهدنة وصلحت الاحوال كلف المجلس الاقتصادي لجنة الزراعية درس الموضوع فعرضت مشروعاً على المجلس وبالفعل صدر في ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٣ القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ ونشرت الوقائع المصرية قراراً وزارياً بانشاء قسم تسجيل وتفتيش شركات التعاون الزراعية « ولكن اظهر الاختبار وجوب تنقيح هذا القانون » فكلف مجلس النواب لجنة التعاون والشئون الاجتماعية درس الموضوع مرة اخرى ثم صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ في ٢٢ يوليو سنة ١٩٢٧ وهو الاخير. ويجدر بي هنا ذكر تطوع وزيرين من وزراء الزراعة لقيادة حركة نشر الدعوة بتنسيبهما وهما حضرتا صاحب السعادة توفيق دوس باشا وفتح الله بركات باشا

النظام الاخير — تؤسس الجمعية التعاونية من عشرة افراد بالاقل لاجل تحسين حالتهم المادية في مسائل الانتاج والشراء والبيع والاقراض والاقتراض والتأمين واستغلال الاراضي واعمال الري والصرف وبناء المساكن وما شاكل ذلك . وللجمعية ان تقتصر على عمل واحد او عدة اعمال مما سبق بيانه ولكن لا يجوز لها معاملة غير اعضائها الا في الاحوال الاستثنائية ولا يجوز لها مطلقاً ان تقرض غير اعضائها ولا يجوز ان تكوّن اكثر من جمعية واحدة لغرض معين في مدينة او قرية الا بتصريح خاص من قسم التعاون (وتستثنى المحافظات وعواصم المديريات من ذلك) وتكون الجمعية ذات مسئولية محدوده (بقدر قيمة أسهمها او بقيم اكبر منها تعيّن في العقد) او مسئولية غير محدودة فيضمن الاعضاء كافة الالتزامات وفي هذه الحالة يجب ان تذكر الجمعية ضمن اسمها ما يفيد ان مسئوليتها غير محدوده وللنوع الاخير من الجمعيات ان تكون بلا رأسمال

وللجمعيات التعاونية مجلس اعلى يرأسه وزير الزراعة يعيّن بعض اعضائه وينتخب بعضهم الاخر

وثمن السهم الواحد في الجمعية التعاونية يجب ان لا ينقص عن ٥٠٠ مليم ولا يزيد عن جنيهين ويجب دفع ٥٠٠ مليم من ثمن السهم وقت الاكتتاب على ان يسدد الباقي — ان وجد — فيما بعد دفعة واحدة او على اقساط اما الامتيازات التي تتمتع بها الجمعيات التعاونية فهي :

(١) الاعفاء من الرسوم النسبية على العقود عند التسجيل وما يتبعها

(٢) الاعفاء من رسوم تسجيل ممتلكاتها
(٣) « « تقديم التأمين المؤقت عند دخول المناقصات الحكومية بشرط ان تورد ماهو داخل في دائرة اعمالها
(٤) الاعفاء من الرسوم الجمركية على العدد التي تستوردها لتأسيسها في بدء عملها وذلك في السنتين الاولين من تأسيسها
(٥) خصم ٢٥٪ من اجور نقل هذه الآلات على سكك حديد الحكومة
(٦) تخفيض ١٠٪ من رسوم التحليل في المعامل الكيماوية
(٧) « ٥٪ على الاقل من اثمان البذور والاسمدة التي تشتريها من وزارة الزراعة لمنفعة اعضائها

ويشترط في العضو ان يكون مصريًا مقيماً في الجهة التي تزاول الجمعية عملها فيها او تكون هناك مصالحهُ او اشغاله وان لا يكون محكوماً عليه بالافلاس او بجنحة مخلة بالامانة والشرف وان يقبل كتابة نظام الجمعية ويقوم بالتعهدات المطلوبة منهُ — ولكن لا يجوز اجبار العضو على الاكتتاب في اكثر من سهم واحد — ولا يجوز للعضو الالتحاق بجمعية تعاونية تشتغل بالعمل نفسهِ في الناحية نفسها ولا يلتحق بجمعية اقراض تعاونية غير جمعية الاقراض التي ينتمي اليها

الاسهم اسمية غير قابلة للتجزئة ولا يجوز الحجز عليها الا لسبب ديون الجمعية ولا يجوز للعضو ان يمتلك اكثر من خمس مجموع رأس المال

يدير الجمعية مجلس ادارة مكون من ثلاثة اعضاء على الاقل وتنتخب كل جمعية ثلاثة اعضاء آخرين على الاقل لتكون لجنة المراقبة ولا يجوز الجمع بين عضوية الهيئتين

يقوم الآن قسم التعاون بعملية انشاء وتسجيل الجمعيات التعاونية ومراجعة حساباتها والتفتيش عليها كما وانه يقوم بطريقة غير مباشرة باقراضها وتقديم ما تحتاج اليهِ من بزور واسمدة واغلب هذه الاعمال من اختصاص الاتحادات فالى ان يحين الوقت الذي تؤسس فيه اتحادات مركزية واتحادات عامة سيظل قسم التعاون قائماً مقامها

احصاءات — انشئت في مصر سنة ١٩١٤ اثنتا عشرة نقابة زراعية وفي سنة ١٩١٧ نقابتان وفي سنة ١٩١٩ نقابتان وفي سنة ١٩٢٢ نقابة واحدة وانشئت عشر نقابات في اوقات غير معلومة وجملة ذلك ٢٧ نقابة يصح ان يقال بانها نواة الحركة التعاونية في مصر التي غرسها المرحوم عمر واخوه احمد لطفي

اما عدد الشركات التي انشئت وفقاً للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ (الاول) فقد بلغ

١٥٢ شركة في حين ان عدد الجمعيات المؤسسة وفقاً لقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ (الثاني والاخير) قد بلغ حتى نهاية ١٩٢٨ — ١٦٢ جمعية منها واحدة منزلية وقد زاد عدد الجمعيات وقت كتابة هذه السطور عن ٢٠٠ جمعية وعدد هذه الجمعيات قليل جداً ولكن يحاول قسم التعاون ان يسير بتؤدة واعلى نظام ثابت حتى تكون الجمعيات الحالية نماذج يتيسر النسج على منوالها

أما القروض الحكومية التي عقدتها الجمعيات فبلغت ٣٤٣٩ جنيهاً و٤٤٠ مليماً سنة ١٩٢٦ و٦٣٧٤ جنيهاً و٥٤٣ مليماً سنة ١٩٢٧ و ٢٨٤٨٠ جنيهاً و٨٠٠ مليم سنة ١٩٢٨ وقد قرر البرلمان مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه لتسليف الجمعيات التعاونية وبالفعل خصص من هذا المبلغ ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه على اساس تكوين ٢٥٠ جمعية وقد تسلم بنك مصر من وزارة المالية حتى الآن من هذا المبلغ الأخير ١٦٥٠٠٠ جنيه اقرضها كلها (او معظمها) للجمعيات خلال سنة ١٩٢٩

وتودع الحكومة الرصيد في بنك مصر بفائدة قدرها ٢ ٪ ليقرضها الى الجمعيات باربعة في المائة ويأخذ البنك الفرق لقاء النفقات وليس للجمعيات الحق في تسليف اعضائها باكثر من ٧ ٪ باي حال ويوزع قسم التعاون النابع لوزارة الزراعة نشرات على الجمهور مجاناً عند الطلب ويعطي موظفوه الارشادات اللازمة لمن يطلبها

ويتبع قسم التعاون اربعة تفاتيش يدير كل منها مفتش يشرف على عدة مناطق يعمل في كل منطقة منها موظف هو المنظم الذي يعنى عناية تامة بجمعيات المنطقة التي يتفاوت عددها في الوقت الحاضر بين عشر جمعيات وخمس عشر جمعية وذلك تبعاً لاتساع المساحة التي تحوي جمعياته ولكل تفتيش مراجع للحسابات مسئول عن ضبط حسابات جمعيات التفتيش

واخذ الاهتمام بالتعاون يجذب تفكير المزارعين اليه اما الصحافة فقد نشطت الى النشر عن الحركة لتشجيعها بصرف النظر عن اختلاف الوجهات السياسية وزاد اهتمام الشبان المتورين بالتخصص في التعاون وكتابة المؤلفات عنه فللدكتور ابراهيم رشاد مراقب قسم التعاون كتاب « مصري في ارلندا » جمع في اختباراته النظرية والعملية عن التعاون بين جلدتيه ويجدر بي ذكر كتاب الدكتور حامد المرعشلي هنا لانه حاول فيه التطبيق اكثر من سرد المشاهدات

وقد اصدر قسم التعاون اخيراً « صحيفة التعاون » فكانت خطوة طيبة وواسطة للتفاهم بين اعضاء مختلف الجمعيات المصرية ومن مميزاتها احتوائها لاخبار الحركة في الخارج لايقاف المتعاونين المصريين على احدث النظريات التعاونية

عمر عنايت

حزب الفلاح المصري

وزع الاستاذ اسماعيل مظهر صاحب مجلة العصور ومحررها نشرة تحوي «مشروعاً لتأسيس حزب الفلاح المصري» وقد قدم مشروعه الى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصري

بدأت النشرة بمذكرة تمهيدية استهلها واضعها ببسط نظرية ملتوس واردف استهلاله بكلام عن الانتخاب الطبيعي ثم الحق مذكرتهُ الاولى باخرى « ثانية » ذكر فيها ان الاحزاب تحتفظ باسمائها في حين ان الواحد منها يكون قد انحلّ واعيد تكوينه مرارًا عديدة تلائم مقتضيات الاحوال ثم تكلم عن الاحزاب الانكليزية واشاد بذكر الحضارة الانجلوسكسونية

ووضع بعد ذلك ٢٥ مادة كمبادئ للحزب الذي يدعو الى تشكيله وهذه المواد مختلفة المرامي متنبة من المبادىء الاشتراكية تارة ومن فكرة الدولة تارة اخرى وبعضها يدخل ضمن برنامج للاصلاح الاجتماعي والبعض الآخر لاصلة له بالفلاح ولا بالفلاحة

فالتسوية بين الناس في فرص الحياة (١) ونشر التعليم العام وتهيئة فرصة التعليم العالي لاكبر مجموع من الامة (٢) وتحديد ملكية الارض الزراعية وزيادة نسبة صغار الملاك (٣) والزام اصحاب الاطيان ببناء مساكن تتوافر فيها الشروط الصحية (١١) والتوسط بين اصحاب الاطيان والفلاحين في ابان اشتداد الازمات المالية او حدوث الظروف القاهرة لحفظ التوازن بين مصالح الطرفين (١٢) هي المبادىء الاشتراكية المراد تطبيقها على الزراعة

والغاء الحروب والحض على كراهيتها (٥) وغرس روح الاخاء الشعوبي بين الامم (٦) ووضع الجيش المصري تحت تصرف عصبة الامم ليكون بمثابة جزء من البوليس الدولي (٨) واقناع الدول بمبدأ جعل قواتها تحت سيطرة عصبة الامم (٩) هي مبادىء الدولية بعينها

وانشاء المصانع برؤوس اموال مصرية بحتة (٤) ومحاربة مبادىء البلشفية (٧) والعمل على رفع اسعار المحاصيل الزراعية (١٣) وحماية الاصناف العليا من القطن (١٤) وحماية ماء النيل (١٧) هي مبادىء لحزب الملاك الى حدّ بعيد

اما تحسين الحالة الصحية بين الفلاحين والعمال (١٠) والعمل على زيادة الثروة الاهلية بزيادة مصادرها الزراعية كزراعة الفواكه (١٩) وتعليم الفلاح طرق تربية الدواجن (٢٠) وادخال الطرق الفنية العلمية في الزراعة (٢١) وتحريم بيع الاراضي لغير المصريين الا لاجل محدود (٢٢) فاسس متينة للاصلاح الاجتماعي في بلد زراعي مثل مصر

اما تهيئة المهاجر الزراعية للفلاحين وعلى الأخص السودان (١٥) والمطالبة بحق

مصر في السودان كاملاً فبادىء سياسية تتفق عليها الاحزاب

اما زيادة الانتاج في المناجم (١٨) وتلقين الفلاح المصري معنى الاستقلال (٢٥) وضم النقابات الزراعية لسياسة الحزب (٢٤) والاحتفاظ بنصف اسهم الشركات الانتاجية للمصريين (٢٣) فهي متفرقات

وقد اهتم ايضاً بكتابة رؤوس اقلام عن اللائحة الداخلية ترك للجنة التأسيسية النظر في امرها وأهم النقط وهي عشرة

(١) الرياسة تكون دائماً لرئيس الوفد

(٢) السكرتارية تكون دائماً لصاحب الاقتراح

اما نحن فنفهم من الحزب وجود جماعة منظمة للدفاع عن وجهة نظر تدافع عن ضدها جماعة اخرى . فمثلا الحزبان الطيبان لمصر يدافع احدهما عن وجوب التعاون مع بريطانيا في حين يدافع الآخر عن فكرة عدم التفاهم. كذلك الحال في بريطانيا فحزب المحافظين دافع عن رفع المكوس في حين دافع حزب الأحرار عن حرية التجارة. وفي المانيا حزبان رئيسيان — كبقية الدول الزراعية الصناعية — احدهما يطالب بحرية التجارة لأنه حزب اصحاب المصانع . فلما اصبحت انجلترا اقليماً صناعيًّا صرفاً بدأ حزب الأحرار في الاندثار وحل محله حزب العمال لأن المسألة اصبحت بين الرأسمال المثمر وبين الصانع المغبون

اما مصر فليست بالبلد الصناعي حتى يؤلف الزراع لأنفسهم حزباً للجري وراء تفهم بل بالعكس ففيها ملاك وفيها فلاحون فقط وأغلب الملاك هم من الأجانب لأنهم يملكون الجزء الأعظم من المساحة اما مباشرة او عن طريق الرهن فهل يريد الأستاذ تكوين حزب الفلاح من صغار الملاك المرهقين بالديون تمرداً على دائنيهم ام يريد أن يكونه من عديمي الملك ضد المالكين

ان اغلب النقط التي عرضها الأستاذ مظهر معقولة وكنت اود لو طالب الوفد المصري بادماجها ضمن برنامجه الداخلي . اما تكوين حزب من صغار الملاك او من الأجيرين ووضعه تحت سيطرة حزب سياسي له برنامج سياسي معروف فأمر لم يسمع بمثله

حقيقة ان احزابنا المصرية فقيرة جدًّا في برامجها الداخلية وعسى ان تكون صيحة الأستاذ داعية لها على الالتفات الى الاصلاح الاجتماعي الذي هو في نظرنا اساس كل حركة سياسية

***